

4

القصيبي: عشرة مالية زلزلت الشرق الأوسط





شهدت المملكة العربية السعودية انهياراً لواحدة من كبرى شركاتها، حيث طال الأمر المؤسسة المصرفية العالمية الكائنة بمملكة البحرين، مما أدى إلى نزاع بين مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه من جانب ومجموعة السعد من جانب آخر، واللذان كان تربطهما علاقة نسب. وعليه، فقد اكتسبت الأزمة اهتماماً في عالم المال نظراً لضخامة الاسمين التجاريين.

الادعاء

يُعد حمد القصبي (عائلة القصبي) أحد أكبر رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية، ويعمل في قطاعاتٍ عديدة في بلدان وقاراتٍ مختلفة. أما بالنسبة لمعن الصانع، فهو ملياردير سعودي ذو أصولٍ كويتية، وهو أيضاً رئيس مجموعة السعد، والتي هي في الأساس شركة استثمارية. ويُعد الصانع ثاني أكبر مساهم في بنك إتش إس بي سي. وفي مطلع سبعينيات القرن الماضي، وبينما كان النفط يجعل من الشرق الأوسط مركزاً للقوة الاقتصادية، تزوج الصانع من عائلة القصبي، ثم أصبح مسؤولاً عن شركات الخدمات المالية لمجموعة القصبي، وسرعان ما ذاع صيته داخل الشركة. وكان لمجموعة القصبي قسماً للصرافة، وكان بدوره يقترض مبالغ ضخمة من بنوكٍ عالمية. ويشير أحد التقديرات بأن القروض وصلت قيمتها إلى 120 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2009. وقد يصعب تصديق ضخامة المبلغ نفسه، نظراً لطبيعة عمل الصرافة. ولكن الأكيد في هذا الأمر أن أغلب تلك القروض تم الحصول عليها من خلال المؤسسة المصرفية العالمية في البحرين، والتي بدورها جمعت الأموال من أسواقٍ وسيطة.

وفي مايو 2006، تعثرت المؤسسة المصرفية العالمية في سداد التزاماتها، وبالتتابع، تعثّر قسم الصرافة بمجموعة القصبي هو الآخر. وقد أعلن القصبي في النزاع القانوني الناشئ عن هذا التعثر أن مجموعة القصبي ليست الطرف الجاني بل ضحية جريمة احتيال تُقدّر بتسعة مليار دولار أمريكي بطلها هو الصانع نفسه، والذي - على حد ادعاء المجموعة - سيطر على شركات التمويل داخل المجموعة بالكامل.

المزيد عن الطرفين المتنازعين

مجموعة القصبي

أحمد حمد القصبي وإخوانه شركة خاصة طيبة السمعة مقرها في المملكة العربية السعودية. عمل مؤسسها، أحمد حمد، في البداية في إنتاج العملات الفضية لشركة أرامكو السعودية. وفي خمسينيات القرن الماضي، عزّز حمد تلك الروابط بدعم أعمال شركة أرامكو السعودية في مجالات

التموين، والتخزين، وأنابيب النفط، والمعدات. ثم بدأ لاحقاً في توريد الإطارات والقوارب، ثم امتد عمله إلى بيع الوقود وقطع غيار السيارات. وعندما كبر أبنائه، ساهموا في تطوير التجارة، فأنشئت مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه. افتتحت المجموعة لاحقاً أول مصنع لتعبئة الببسي في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. ومع مرور الوقت، أصبح للمجموعة مشروعات عديدة في مجالات التصنيع، والإنشاء، والمنتجات الاستهلاكية، والطاقة، والسياحة، والفنادق.

مجموعة السعد

معن الصانع طيار مقاتل كويتي انتقل إلى المملكة العربية السعودية في سبعينيات القرن الماضي وأنشأ مجموعة السعد، وكان لها نفس السمعة الطيبة. أنشأ الصانع مشروعاً في الإنشاء والمقاولات، والذي أصبح لاحقاً تكتلاً مكوناً من 37 شركة في مختلف المجالات: التصنيع، والإنشاء، والهندسة، والعقارات، والخدمات المالية، والفنادق، والرعاية الصحية، باستثمارات في بلدان وقارات مختلفة.

أزمة المؤسسة المصرفية العالمية

طلب من الصانع، بعد زواجه من عائلة القصيبي، إدارة قسم الصرافة في مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه. كانت الصرافة فكرة ممتازة، حيث منحت العاملين بالخارج إمكانية إرسال حوالات إلى بلادهم، كما وفّرت خدمات مالية أساسية أخرى. عمل القسم أيضاً كمصرفٍ داخلي لعائلة القصيبي. كبر القسم تحت إدارة الصانع وأصبح له تأثير كبير على المصارف. ومع مرور الوقت، تعرّف الصانع على جلين ستيوارت، الذي عمل لاحقاً كمدير تنفيذي للمؤسسة المصرفية العالمية. كان ستيوارت أحد خريجي جامعة أكسفورد، وكان مهتماً بشؤون الشرق الأوسط. استغل درايته باللغة العربية والتمويل الإسلامي لإقامة علاقات تجارية وتقديم خدمات تمويلٍ إسلامي. وبعد أن قضى ستيوارت بعض مهام العمل في البحرين، انتقل إلى المملكة العربية السعودية في عام 1989 لينضم إلى مجموعة القصيبي.

كان ستيوارت يقدم المشورة للصانع بشأن العديد من آليات التمويل قصير الأجل، بما في ذلك الإجراءات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي عام 2001، واجه قسم الصرافة في مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه بعض القيود القانونية، فاقترح ستيوارت إنشاء مصرف في البحرين. وكانت خطوة حاذقة لسببين؛ الأول أن المصرفيين العالميين كانوا مرتاحين في العمل مع البحرين، حيث كانت تحتل المركز الحادي عشر في مؤشر الحرية الاقتصادية، والثاني أنهم سيتمكنون من إقراض مصرفٍ لا شركة.

وفي عام 2003، نشأت المؤسسة المصرفية العالمية، وكان معن الصانع مديراً لإدارتها، وجلين ستيوارت مديراً تنفيذياً لها. كانت المؤسسة ملكاً لمجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه، مما دفع المصرفيين للوثوق بأن المجموعة ستعوض أي خسائر تجارية قد تحققها المؤسسة. أقرضت المؤسسة المصرفية العالمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وقدمت التمويل لها من خلال قسم الصرافة.

وفي عام 2004، أنشأ الصانع البنك الأول في البحرين، وعلى إثر ذلك، استقال من مجلس إدارة المؤسسة المصرفية العالمية، بينما ظل منخرطاً في شؤونه. وبحلول عام 2008، أصبح للمؤسسة ثالث أكبر رأس مال مخاطر بين المصارف العربية. ففي خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2009، قَدِّمَت المؤسسة قروضاً بمقدار 6.3 مليار دولار أمريكي لأكثر من مائة عميل. بلغت ضخامة بعض تلك القروض 67 مليون دولار أمريكي. كما جدد الكثير من العملاء القرض مرات عديدة. وكان هناك بعض القروض الغريبة، مثل قرض قيمته 7.5 مليون دولار أمريكي لتاجر منسوجات، وقرض قيمته 12 مليون دولار أمريكي لتاجر ديكورات، وقرض قيمته 35 مليون دولار أمريكي لتاجر قطع غيار سيارات.

وفي إثر مطلع الأزمة المالية العالمية، تعرّثت المؤسسة المصرفية العالمية في اقتراضها. توقع الدائنون أن توفي مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه بالدين، غير أن المجموعة لم تكن تنوي ذلك، حيث ادعت بأنها وقعت ضحية لعملية نصب مقدارها عدة مليارات دولار، وأن المجموعة لم تكن على دراية باختلاس المبالغ التي كانت تحدث داخل الشركة. فُوِّضَت هذه الادعاءات عندما أبرزت المستندات أن هناك شريكاً لمجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه كان على دراية ببعض العمليات. وبناءً على ذلك، رفضت محكمة إنجليزية ادعاء مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه.

فيما يلي بيان بالادعاءات القضائية المرفوعة والادعاءات المضادة لها:

من رفع دعوى قضائية على من؟

المدعي	المدعى عليه	الادعاء (مليار دولار)	الاختصاص القضائي
بنك المشرق	القصبي	225	نيويورك
البنك الألماني	شركة فرعية تابعة لمجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه	-	نيويورك
بنك كوميرز	القصبي		لندن
بنك أبو ظبي التجاري	وحدة مجموعة السعد	30	-
بنك سويسيتيه جنرال	مجموعة السعد	50	لندن

المصدر: قصة مجموعة أحمد حمد القصبي ومجموعة السعد، الخليج العربي

خَلَّفَت الأزمة المالية التي بدأت في وول ستريت تبعاتٍ غير مقصودة حول العالم. فقد أدى انهيار بنك ليمان براذرز إلى مطالبة البنوك المؤسسة المصرفية العالمية أن توفي بالدين، ونظراً لاستحالة هذا الطرح، أجرى ستيوارت ترتيباً مؤقتاً من خلال صفقة صرف مقسّمة القيمة. تستغل الصفقة مقسّمة القيمة واقع أن البنوك التي تعمل في صرف العملات تعمل في مناطق زمنية مختلفة وفترات إجازة متباينة. لنفترض مثلاً أن بنك نيويورك دفع للمؤسسة المصرفية العالمية مائة مليون دولار بعد ظهر يوم الخميس في مقابل ريلات سعودية. لن توفي المؤسسة المصرفية العالمية بالسداد قبل يوم الأحد، وهذا لأن البنوك في البحرين تُغلق يومي الجمعة والسبت. ولكن، تُغلق البنوك في نيويورك يوم الأحد، ولذا لا تتم الصفقة قبل يوم الإثنين. أخّرت هذه الإجراءات كارثة محققة. وعلى الرغم من ذلك، ففي الأسبوع الأخير من شهر إبريل 2009، طلب ستيوارت، في محاولة منه للإبقاء على المؤسسة المصرفية العالمية، من

بنك المشرق الكائن في دبي إقراض مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه مبلغ قدره 150 مليون دولار أمريكي. تعهد ستيوارت بإعادة المبلغ بعد أسبوع واحد. وعندما أصبح القرض مستحق السداد يوم الخامس من مايو، طلب ستيوارت الحصول على مبلغ إضافي مقداره 75 مليون دولار أمريكي، بدلاً من سداد المبلغ المستحق، وهو ما وافق عليه بنك المشرق. هذا وقد أكد ستيوارت للدائنين دعم القصبي الكامل في إعادة سداد القرض.

وما كان من القصبي إلا أن أكدوا على ما صرح به ستيوارت لبنك المشرق. بعد ذلك، وفي 11 مايو 2009، تعثرت المؤسسة المصرفية العالمية، وصارت مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه مدينة لبنك المشرق بمبلغ وقدره 250 مليون دولار أمريكي. كما كانت هناك ديون أخرى لحوالي 62 بنك آخر تعثرت المجموعة في الإيفاء بمستحقاتها.

في فبراير 2011، عينت الحكومة البحرينية شركة كروول، وهي شركة تحقيقات خاصة، دفع لها القصبي. يشير تقرير كروول إلى أن الصانع قدّم أغلب الأسماء ومستنداتهم ذات الصلة إلى ستيوارت. كما يفيد التقرير بأنه كان هناك أسماء لشركات حقيقية في سجلات قروض المؤسسة المصرفية العالمية، وأجريت بدون رضا الشركة. وفي أعقاب انهيار المؤسسة المصرفية العالمية، فرض حظر سفر ستيوارت على خلفية التحقيقات الجارية بشأن المؤسسة المصرفية العالمية على يد شركة التدقيق المعروفة باسم إرنست ويونج.

زاد سعود القصبي، صهر معن الصانع، تفاقم المشكلة، حيث جلب محامين للتحقيق في ما كان يدور داخل المؤسسة المصرفية العالمية. قاد إيريك ليويس، المحامي الكائن في الولايات المتحدة الأمريكية، دعوى قضائية في كاليفورنيا رفعها على ستيوارت متهمًا إياه بالتآمر مع معن الصانع للاحتيال على عائلة القصبي بمبلغ وقدره 9 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2011، تجمعت خمسة بنوك في رفع دعوى قضائية على القصبي في المملكة المتحدة على خلفية دين مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه. أصرت البنوك على أن القصبي، بكونهم مالكي المؤسسة المصرفية العالمية وقسم الصرافة، ملزمون بالإيفاء بالتزاماتهم. أنكر القصبي تحمّل أي مسؤولية، وأفادوا بأنهم لم يكونوا على دراية بمدى أنشطة الصانع أو حتى وجود المؤسسة المصرفية العالمية. فازت البنوك بالقضية بظهور مستندات تفيد بأن أفراد عائلة القصبي كانوا على دراية بالعمليات.

وفي عام 2013، وافق القصبي على إسقاط التهم عن ستيوارت للتركيز على استعادة المليارات من الصانع. وعلى مدار أربعة أعوام (2009-2013)، عانى القصبي من تداعيات الأزمة، حيث أجبروا على بيع مرفق تعبئة البيبسي، ثم منعهم الحكومة السعودية من السفر إلى الخارج.

الوصول إلى تسوية

كان نصيب البنوك السعودية أو البنوك المملوكة للسعودية من الدين بمقدار الثلث. وكذلك كان نصيب البنوك الخارجية، بما في ذلك بنك بي إن بي باريبا وستاندارد تشارترد، بمقدار الثلث. أما الثلث الأخير فكان من نصيب مستثمرين غير مصرفيين اشتروه من أسواق ثانوية.

قابلت مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه الدائنين الأجانب، في محاولة لتسوية تلك الدعاوى، في صيف عام 2014، وعرضوا سداد عشرين سنتاً على الدولار الواحد، بالإضافة إلى نصف أي مبالغ مُستعادة على الأقل خلفية الدعاوى القضائية ضد الصانع. وفي تلك الأثناء، أصدرت مجموعة السعد بياناً في 2 يونيو 2009 يفيد بأن حساباتها التجارية كانت خالية من أي فساد، ولكن الدائنين هم من أرادوا تسوية الأمر بسرعة. وفي نفس اليوم، توقف التصنيف الائتماني للمجموعة وعُلّق. وبعد مضي خمسة أيام، وبالتحديد في 7 يونيو 2009، صدرت التعليمات للبنوك في الإمارات العربية المتحدة بعدم إقراض الصانع. باعت مجموعة السعد، في تحركٍ طارئٍ منها لجمع الأموال لعملياتها، ممتلكاتها حول العالم، بما في ذلك أسهمها في بنك إتش إس بي سي، بعدما كانت ثاني أكبر مساهم هناك، وكذلك بيركلي، شركة الإنشاءات البريطانية، وThry آي، شركة الأسهم الخاصة. لم يتمكن الدائنون على مدار تسع سنوات من الوصول إلى أي تسوية بشأن استعادتهم لأموالهم.

أفادت دراسة استقصائية أجرتها ستاندرد آند بورز على 30 بنكاً تجارياً بأنه على الرغم من ضخامة إجمالي ديون مجموعتي السعد والقصبي وأنه سيضيف المزيد من الضغط على المؤشرات والبنوك، إلا أنهما وبشكل عام قادرتان على النجاة من أي سقوط. كانت البنوك الكائنة في المملكة العربية السعودية، بلد المجموعتين المتنازعتين، والإمارات العربية المتحدة، المركز المالي للمنطقة، أكثر من تعاملت مع كلتا المجموعتين. وعلى الرغم من عدم رضا الجهات التنظيمية عن أي اتفاق لا يتضمن البنوك السعودية، إلا أن بعض الدائنين رأوا أن الحكومة كانت أكثر رغبة، ولو بقليل، في دفع البنوك المحلية لقبول الاتفاق، لأن هذا من شأنه أن يبعث رسالة إيجابية إلى المستثمرين العالميين. وقعت مجموعة القصبي على "اتفاقية دعم التسوية" مع دائنيها. أفادت مجموعة أحمد حمد القصبي وإخوانه أنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع 90% من الدائنين بالعدد و65% منهم بالقيمة، وهو ما يسمح باستعادة حوالي 50% من قروضها، حتى لو بمعدلات فائدة أقل. وفي حالة عدم إمكانية الوصول إلى مستوى معين من الدعم من الدائنين أو الحكومة، فإن أمد هذه الأزمة سيستمر أكثر من ماضيها.

كان لأزمة القصبي تداعيات أقل نسبياً، حيث تتمتع المملكة العربية السعودية باحتياطي نقدي هائل يكفي لإنهاء الأزمة. كما أن قرار الحكومة بتجميد أصول الصانع عزز من موقف المملكة كدولة لا تعرف المساومة تضرب كل مخطئ بيدٍ من حديد. تساءل الناس من جانب عما إذا أثار تعثر المؤسسة المصرفية العالمية أسئلة بشأن استدامة القطاع المصرفي بالبحرين. ولكن سرعان ما جاءت الإجابة في تقييم "أ/مستقر" الصادر عن وكالة فيتش الذي حصلت عليه البحرين.

إضافة أخرى

رفض قاضي قضاة جزر كايمان الدعاوى القضائية النزاعية المرفوعة من القصبي والصانع بناءً على حقيقة أن كلا المجموعتين استوليتا على أرصدة بنوك على مر العقود. صدر هذا الحكم

بعد نزاع استمر لعقد من الزمان أمام محاكم العالم بين العائلتين المتنازعتين مما أدى إلى سقوط إمبراطورياتهما. اطمأن صدر المحكمة إلى أن مجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه كانت على دراية باحتيال الصانع وسمحت به. كما رفضت المحكمة مطالبة السعد بمبلغ وقدره 5.9 مليار دولار أمريكي.

التسلسل الزمني للأحداث

أُسست البحرين المؤسسة المصرفية العالمية في 12 مايو 2009، المؤسسة التي ترجع ملكيتها بالكامل لمجموعة أحمد حمد القصيبي وإخوانه، والتي يدير إدارتها معن الصانع، ثم تعثرت المؤسسة في الإيفاء بديونها المصرفية. أثار هذا التعثر إشاعات تقول بأن البنك سيعيد هيكلة الشركة. خفّضت شركة ستاندرد آند بورز تصنيف البنك إلى "تعثر انتقائي" بدعوى أن الشركة لم تكن تنتوي الإيفاء بديونها على الرغم من امتلاكها أسهماً بقيمة 440 مليون دولار أمريكي. تدهور الموقف بالنسبة للصانع في 22 مايو 2009، حيث بدّلت شركة ستاندرد آند بورز تقييمها لمجموعة السعد من "مستقر" إلى "سلبي". تضمنت الأسباب التي أفردتها شركة ستاندرد آند بورز التركيز الكبير لحيازات الأوراق المالية في قطاع الخدمات المالية، وتقلب ملفات مجموعة السعد، والاعتماد الزائد على الاقتراض لتوسعة قاعدة أصول المجموعة، والانتشار الزائد للشركة في قطاع العقارات الذي كان أحد أكثر القطاعات تأثراً في المنطقة أثناء الأزمة. أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي أمراً في 8 مايو 2009 بتجميد حسابات الصانع وزوجته وأربعة أفراد آخرين من عائلته، بما في ذلك بطاقات ائتمانهم. دق انتشار الخبر بين العامة جرس الإنذار حيال تحرك غير مسبوق من قبل الحكومة السعودية ضد إحدى أهم الشركات الكائنة فيها.

خفّضت مؤسسة موديز تصنيف كبرى شركات مجموعة السعد بمقدار ست درجات من "Baa1" إلى "B1" (سندات غير مرغوب فيها). كما أضافت المؤسسة أن تصنيف المجموعة قد ينخفض أكثر نظراً لخطورة تعثرها الشديدة.

عقد القصيبي اجتماعاً للدائنين في 24 يونيو 2009 في البحرين، حيث تم الكشف عن أن المجموعة تدين بمبلغ وقدره 9.2 مليار دولار أمريكي لأكثر من 120 بنك حول العالم. ألقى ممثلو المجموعة اللوم على "مخالفات مالية كبيرة" في قطاع الخدمات المالية بالمجموعة. رفض قاضي قضية جزر كايمان الدعاوى القضائية النزاعية المرفوعة من القصيبي والصانع في يونيو 2018.

